

التحول الديموغرافي في فلسطين

جهاد الغرام*

ملخص

يتعرض الفلسطينيون في إسرائيل منذ نشأة هذا الكيان وحتى يومنا هذا، إلى سياسة اضطهاد وترويض مبرمجة شملت كل المجالات الحياتية، وانعكست سلباً على وضعهم العام سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً وثقافياً. وما زالوا مُغيَّبين ومهمشين سياسياً وبعيدين كل البعد من أن يُؤثروا في السياسة الإسرائيلية، وفي مراكز اتخاذ القرارات التي تتعلق بوضعهم. وقد عاملت إسرائيل السكان الفلسطينيين في دولتها على أنهم أقلية غير يهودية واعتبرتهم الغالبية من اليهود الإسرائيليين أقلية غير مرحب بها؛ وبقوا هم في انتمائهم متمسكين بعروبتهم الفلسطينية. وأطلق هذا التمييز في سياق المؤشرات التي تؤكد فشل مخطط إسرائيل في إقامة دولة يهودية نقية؛ لذلك فإن السكان الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨ تضاعف عددهم وأصبحوا يشكلوا في المدى القريب تهديداً حقيقياً لأهداف المشروع الصهيوني في إقامة وطن قومي لليهود مؤسس على الدين الذي يصفهم بـ "شعب الله المختار". والتاريخ الذي يعطيهم الحق في أرض الميعاد "فلسطين" بالاعتماد على الاستيطان والهجرة لتجميع يهود العالم. وذلك لتحقيق التفوق الديموغرافي على السكان الأصليين من الفلسطينيين من طريق تكثيف الهجرة اليهودية مقابل الطرد والترحيل للشعب الفلسطيني من أرضه، وإتباع شتى الوسائل والسياسات العنصرية لتحقيق ذلك. إلا أنها لم تحقق كل أهدافها، وأصبح اليوم قادتها الإستراتيجيون مطالبين بإيجاد الحلول السريعة لأن الوقت ليس في صالح بقاء دولتهم في وسط أغلبية فلسطينية يزداد عدد سكانها بشكل طبيعي، الأمر الذي يشكل معضلة ديمغرافية يجب حلها عملياً بمعادلة توازن بين الجغرافيا والديموغرافيا تؤثر سلباً في الوجود الفلسطيني داخل الخط الأخضر، وتمنع إخوانهم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من التواصل معهم للحفاظ على نقاء الدولة اليهودية ووجودها.

(*) أستاذ محاضر
بجامعة المدية -
الجزائر.

مقدمة

لقد وعى مخططو إسرائيل في إستراتيجيتهم لبناء دولتهم قبل انتقالها من مرحلة الفكرة إلى مرحلة الواقع، طبيعة هذه الدولة وحقيقتها كجسم غريب مغروس في قلب المنطقة لا يمكن أن تقبله أو تتعايش معه، كما وعوا أن وجود عرب فلسطين وحقهم الشرعي في البقاء على أرضهم سيؤدي إلى صراع عنيف، تزداد حدته مع ارتفاع مستوى وعي العرب أصحاب الأرض لطبيعة هذا الخطر، لذا رسموا لدولتهم إستراتيجية تحقق لها الأمن والتوسع، وفي الوقت نفسه تحقق لهم دولة يهودية نقية، وتأمينهما حسب الوضع، وحالة موازين القوى، وأن يخلقوا الأداة لتكون على مستوى المهمة لكي يستطيع هذا الجسم الغريب مجابهة التحديات المنتظرة، والتي جعلت وجودها وبقاءها يرتبط بشكل لا يقبل الانفصام مع مقتضيات الديموغرافيا، والتفوق العددي للشعب الفلسطيني في المستقبل القريب. وبناء على ذلك، تتمحور إشكالية البحث في طرح تساؤل حول التحولات الديموغرافية لفلسطيني ٤٨ وأثرها في مستقبل يهودية دولة إسرائيل، والبحث عن إجابة للتساؤلات الآتية:

ما هي محددات وعناصر البنية الديموغرافية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨؟ وما هي الانعكاسات التي سترتب من وراء هذه التحولات الديموغرافية على إسرائيل؟ وما أثرها على وجود الشعب الفلسطيني داخل دولة الاحتلال الإسرائيلي؟ وأين تكمن خطورة السياسات والخطط التي استخدمها الاحتلال لمواجهة هذا التحول الديموغرافي؟

وعليه، سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على محاور عدة أهمها:

- البنية الديموغرافية لشعب فلسطين داخل الخط الأخضر وأهم التحولات فيه وانعكاساته على إسرائيل.

- سياسات الاحتلال الإسرائيلي العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني في أراضي عام ١٩٤٨.

- أفاق وتحديات فلسطيني ٤٨ في ظل الواقع الراهن.

للاوصول من خلال هذه المحاور بالدراسة والتحليل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات لدعم آليات مقاومة الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته.

المحور الأول: البنية الديموغرافية لشعب فلسطين داخل الخط الأخضر

أولاً: شعب فلسطين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وأهم التحولات فيه: يشير التيار السائد في إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بأنهم العرب الإسرائيليون

(١) روان بشارة، فلسطين - إسرائيل سلام أم فصل عنصري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣)، ص ٧٨.

(٢) أحمد شاهين صراع الإردادات على فلسطين - الفلسطينيون - مواطنو إسرائيل، (الجزائر: المجلس الأعلى العربي للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩٤)، ص ص ٤٥ - ٤٦.

(٣) شاهين، ص ٤٣.

(*) الشاباك: هوجهاز الأمن الداخلي في فلسطين المحتلة خاضع مباشرة لرئيس الحكومة ويدعى أحيانا بالشين بيت (ش ب) اختصارا لاسمه العبري (شبروت بيتحون كلالي) الذي يعني جهاز الأمن العام، يعتبر الشاباك من الأجهزة الاستخباراتية ويتكون من بضعة آلاف من العناصر، ويتخصص في محاربة حركات المقاومة الفلسطينية، ومن مهماته أيضا جمع معلومات حول الأشخاص المرشحين لمنصب ووظائف حساسة. أنظر ويكيبيديا الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org>.

أوعرب إسرائيل، ويفضل اليمين أن يشير إليهم بـ "عرب أرض إسرائيل" أو "الإسرائيليين العرب"، لكن المقصود بشكل عام هو التمييز بينهم وبين الفلسطينيين الآخرين، ومن ثم تصبح لفظة "عرب" إشارة عرقية أو ثقافية بدلا من تعبير الفلسطينيين، التي يمكن أن تشير إلى حقهم بالأرض، والأسوأ من ذلك أن الفلسطينيين كان يشار إليهم رسميا في مناسبات أخرى، وبخاصة في الأيام الأولى بـ "أبناء الأقليات" (١).

لقد وجد الفلسطينيون الذين بقوا بعد حرب العام ١٩٤٨ أنفسهم أقلية في أرضهم، حيث تميزت الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٥٦ بانعدام الوجود، حيث لم يفكر الفلسطينيون في إسرائيل في تلك السنوات في ربط مصيرهم ومستقبلهم بدولة إسرائيل، وكانوا بقية مهزومة يترقبون الحلول السياسية، وربما جولة ثانية من الحرب التي وعدت بها الدول العربية من أجل تغيير وضعهم، وفي الفترة بين ١٩٥٧ - ١٩٦٦ سلم الفلسطينيون بأن دولة إسرائيل أمر واقع، وتعزز الميل للتسليم بوجودهم كأقلية في داخلها، أما الفترة التي وقعت خلالها حرب ١٩٦٧، أعطت تصديقا نهائيا على أن وضع العرب في إسرائيل أمر دائم، وفي ظل الأغلبية اليهودية، تأرجح سلوكهم إزاء الكيان الإسرائيلي المستحدث على أرضهم، التي كانت تعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية، وأقلية لم تتمكن من طردها آليات الحرب ويجب التعامل معها كأمر واقع (٢). وبعد عام ١٩٧٦، أثبتت قضية الاعتراف بالسكان العرب في إسرائيل كأقلية قومية، ومعروف أن الحكم الإسرائيلي لا يمنح العرب أية حقوق جماعية، إلا على أساس الانتماء الديني، بل أن ذلك لا يتم في حالة الطائفة الإسلامية من دون مراقبة من قبل السلطة وتدخل منها مثلا قضية الوقف الإسلامي وتعيين القضاة الشرعيين، فإن إسرائيل تتحدث بصورة رسمية عن أبناء الأقليات لا عن أقلية قومية عربية، إلا أن ذلك المطلب ظل يدور في مختلف الأوساط السياسية العربية، فقد بدأ الحديث في تلك الفترة عن حقوق مدنية، وعن حقوق قومية، ولكنه لم تجيد أية محاولات لتعريف مدلول الحقوق القومية عند الحديث عن العرب في إسرائيل، وبقي تعريف حقوقهم، ووجودهم في الدولة باعتبارهم أبناء أقليات إلى يومنا هذا (٣).

تجلت حقيقة اعتبار السكان الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل أقلية في نظرة هؤلاء السكان إلى أنفسهم، وإلى الحكم العسكري الإسرائيلي، وكذلك في طموحاتهم في ذلك الحين إلى إحراز الأمن لا المساواة، وقد رأوا ضمان ذلك في السلوك السياسي الحسن، والمحاولة المشوهة للاندماج، وقد كانت سلطة الأمن العام في إسرائيل (شاباك) (*)، وهي القناة الرئيسية التي نظمت صلة السلطة بالسكان العرب في إسرائيل باستمرار حتى هذا اليوم، ورغم وجود الفجوة في معدلات الدخل والمستوى المعيشي، بين العرب واليهود، إلا أن الفلسطينيين في إسرائيل جزء من عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٦٧، في ازدياد معدلات الاستثمار، وارتفاع المستوى الثقافي وارتفاع معدلات

الاستهلاك وغيره، ولكن هذا التغيير أو هذه الدينامية في أوضاع الأقلية العربية الفلسطينية لا يطاول ثلاثة أمور جوهرية^(٤):

- ١ - استمرار التمييز في توزيع الخير العام والثروة الاجتماعية بين اليهود والعرب.
 - ٢ - إن دولة إسرائيل هي دولة الأكثرية اليهودية في طابعها وجوهرها.
 - ٣ - إن العرب في إسرائيل لا يتمتعون بالحقوق الجماعية (حقوق الأقلية القومية)، ما عدا حقوقهم كطوائف دينية، وحتى هذا منقوص في حالة المسلمين.
- أن تجربة الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل صعبة جداً، حيث تعرضوا إلى مختلف أنواع التمييز العنصري والترهيب ابتداءً من المجازر التي ارتكبت في حقهم كمذبحة كفر قاسم عام ١٩٥٦، ومذبحة يوم الأرض عام ١٩٧٦، ومذبحة انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وبينهما عشرات حالات القتل المتفرقة التي تعرض لها مواطنون عرب على يد أجهزة الأمن المختلفة، هذا فضلاً عن جرائم إسرائيل ضد أراضيهم وممتلكاتهم، وما زالت تطارد العرب فيما تبقى من أراضيهم طمعا في مصادرتها إمعانا في حصارهم وتحديد إمكانات تطورهم الطبيعية. إن العرب في إسرائيل جزء من الشعب الفلسطيني، ولا تختلف معاناتهم عن إخوانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يميزهم عن بقية الفلسطينيين هو مقاومتهم وبقاؤهم في أراضيهم المحتلة عام ١٩٤٨، ووجودهم داخل دولة لم يختاروا البقاء والمواطنة فيها بمحض إرادتهم، تعاملهم هذه الدولة كغرباء وعلى هامش المجتمع الإسرائيلي، كأقلية قائمة غير مرغوب فيها داخل دولة اليهود.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر

استطاع اليهود إنشاء كياناتهم عام ١٩٤٨ على نحو ٧٧ في المئة من أرض فلسطين، وما تبقى من فلسطين تحت السيطرة العربية اثر حرب ١٩٤٨ كان يساوي ٢٣ في المئة من أرضها، وقد انقسمت هذه الأرض إلى جزأين، الأول: يطلق عليه الضفة الغربية مساحتها ٥٨٧٨ كم، ٢١,٧٧ في المئة من أرض فلسطين، والثاني: قطاع غزة ومساحته ٣٦٣ كم، ١,٣٣ في المئة من أرض فلسطين، وقد ظل الوضع كذلك إلى أن قامت القوات الصهيونية باحتلال الضفة والقطاع في حزيران/يونيو ١٩٦٧^(٥).

أما الأقلية الفلسطينية التي بقت في إسرائيل، ممن لم يتمكن الصهاينة من طردهم، وقاوموا الاحتلال، وبقوا في أراضيهم منذ العام ١٩٤٨، وعاشوا في قرى قريبة من التلال واشتغلوا في الزراعة، إضافة إلى بضعة آلاف من البدو الذين عاشوا في الشمال، حيث الأراضي القاحلة نسبياً في النقب، وهم منعزلون نسبياً عن بقية البلد بثقافتهم وعاداتهم ولغتهم ومستوياتهم التعليمية المختلفة وأرائهم التحررية الوجدانية، فهم الذين يشكلون تحدياً للديمقراطية الإسرائيلية وخطراً على أمن الدولة اليهودية، وتتميز حياة الفلسطينيين

(٤) عزمي بشارة، العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٢ - ٢٩.

(٥) محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، (الجزيرة - مصر: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٣)، ص ١٠٥.

في إسرائيل بالقلق وانعدام الثقة ويعيشون في ظل نوع من التوتر العصبي، وبالتالي فإن الوضع الحقيقي للفلسطينيين في إسرائيل مختلف بدرجة كبيرة عن وضع السكان اليهود، ذلك أنهم يعتبرون على وجه الخصوص، عبأ منعزلاً ومنفرداً بثقافته ولغته ومستويات معيشته عن بقية السكان داخل إسرائيل، ولقد الفلسطينيون الذين بقوا في إسرائيل بعد ١٩٤٨ في ثلاث مناطق^(٦):

أ - الجليل في شمال فلسطين، بما في ذلك بلدات الناصرة وسخزين وشفاعمرو.
ب - المثلث الصغير الذي يمتد على مساحة جغرافية تشبه المثلث في شكلها، ويضم المناطق الممتدة من كفر فاسم شمالاً إلى أم الفحم، وإلى الساحل غرباً، وهي المنطقة الممتدة غربي الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية، ويعيش فيها حوالي ٣٠ في المئة من سكان عرب فلسطين، وتشمل بلدات أم الفحم والطيبة والطيرة وباقة الغربية وكفرقاسم.

ت - صحراء النقب في جنوب فلسطين، حيث يعيش أكثر من مئة وأربعين ألفاً من السكان البدو، وهم يقيمون قرب بئر السبع في ثمان مدن و٤٧ قرية غير معترف بها من طرف حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وتقتن البقية القليلة في مدن مختلفة.

العرب من فلسطيني ٤٨ يسكنون بالأساس في بلدات عربية صرف، مثل الناصرة وشفاعمرو وطمرة وأم الفحم في الشمال والطيبة والطيرة وكفر قاسم وباقة الغربية في المثلث (غرب الضفة الغربية) ورهط في الجنوب، وعشرات القرى العربية الأخرى وهذه البلدات تعاني من سياسة التمييز في شتى المجالات، وأما المدن المختلطة، فإنها مقسمة على الغالب في داخلها إلى أحياء عربية ويهودية الفارق بينها يظهر بشكل واضح بسبب سياسة التمييز، وهذه المدن هي^(٧):

- يافا: (تل ابيب حسب التسمية الصهيونية) نسبة العرب في يافا لا تتعدى ٤ في المئة نصفهم فقط يعدون من سكان يافا الأصليين.

- عكا: نسبة العرب فيها ٣٠ في المئة.

- الرملة نسبة العرب فيها اليوم ٢٢ في المئة.

- اللد: نسبة السكان العرب فيها ٢٥ في المئة.

- بئر السبع: وهي خامس أكبر المدن الإسرائيلية اليهودية، نسبة العرب فيها اليوم لا تتعدى ٣ في المئة، معظمهم سكنوها في السنوات الأخيرة.

يضاف إلى هذه المدن قرى عربية متواجدة في مدن يهودية صرفة تصل نسبة العرب فيها ما بين ٢ في المئة إلى ٢٢ في المئة، (معلوت ترشيحا - نتسيرت عيليت - كرمئيل).

لا توجد منطقة واحدة في إسرائيل إلا ويعيش فيها عرب ويهود متجاورين، قد يكون عدد العرب محدوداً جداً، لا يتجاوز نسبة واحد في المائة مثل مدينة "أشكلون" أو "نهاريا"

(٦) لورانس ماير، إسرائيل الآن صورة بلد مضطرب، ترجمة مصطفى الرز، (القاهرة: مكتبة المدبولي، ١٩٩٧)، ص ٢٩١.

(٧) نظير مجلي، المدن اليهودية العربية في إسرائيل ما بين التعايش... والعداء العنصري، الشرق الأوسط، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٨.

- الجيل: متوسط الفترة الزمنية بين ولادة الآباء وولادة أبنائهم ومدة الجيل ٣٣ سنة.

أو "نتانيا" وتوجد بلدات عربية يعيش فيها عدد قليل من اليهود، مثل الناصرة العربية (تعيش فيها عائلة يهودية واحدة) والبقية (تعيش فيها أربع عائلات يهودية)، ولكن توجد منطقتان كبيرتان يعيش فيهما اليهود والعرب متجاورين بأعداد كبيرة، هما: منطقة الجليل في الشمال والتي تقدر نسبة العرب فيها ٥٢ في المئة مقابل ٤٨ في المئة يهود، ومنطقة النقب في الجنوب التي تبلغ نسبة العرب فيها حوالي الثلث، وهناك تسع بلدات مختلطة باثت تعتبر يهودية عربية، بسبب وجود أعداد كبيرة من العرب فيها تتراوح ما بين ٢ في المئة - ٣٤ في المئة (انظر الخريطة رقم ١).

الخريطة رقم (١):

المدن المنفصلة والمشاركة بين العرب واليهود داخل الخط الأخضر



المصدر: جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٩١٦، ١٧ أكتوبر، ٢٠٠٨.

المحور الثاني: إشكالية التهويد الديموغرافي

تبرز حالياً إشكالية التهويد الديموغرافي من خلال ثلاث مقاربات ديموغرافية بين اليهود والعرب تركز إلى معطيات إحصائية علمية ذات دلالات في غاية الأهمية ليس على مستوى المؤشرات الرقمية فحسب، وإنما على مستوى مستقبل هوية يهودية دولة إسرائيل وتركيب المجموعتين اليهودية والعربية بداخلها، وهي:

المقاربة الأولى: الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨

بعد طرد ثلثي الشعب الفلسطيني من أرضه العام ١٩٤٨، ظل عدد من الفلسطينيين في هذه الأرض ممن لم يتمكن الصهاينة من طردهم، وقد بلغ عددهم نحو ١٥٦ ألفاً ما يقدر بـ ١٧ في المئة من العدد الكلي لسكان الكيان الصهيوني عند إنشائه، وقد بلغ عدد الفلسطينيين في إسرائيل في نهاية عام ٢٠١٢ حوالي ١.٤ مليون نسمة وهم يشكلون نسبة ٢٠ في المئة من إجمالي عدد السكان الإسرائيليين البالغ نحو ستة ملايين نسمة، وينمون سكانياً بنسبة ٤ في المئة سنوياً وفق دائرة الإحصاء الفلسطينية، ووفق بيانات دائرة الإحصاء الإسرائيلية أن النمو السنوي السائد الحالي للفلسطينيين في إسرائيل ٢.٥ في المئة، وحسب بعض التقديرات تضاعف عددهم ثلاث مرات في مدى جيل واحد (انظر الجدول رقم ١)، ذلك أن عرب ١٩٤٨ شكلوا ١٧ في المئة من السكان عام ١٩٤٨، وسوف تصل نسبتهم إلى ٢٣ في المئة في العام ٢٠٢٠ ما يعادل ٢.١ مليون نسمة تقريباً، ويمكن أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢٦ في المئة عام ٢٠٢٥ وإلى ٣١ في المئة في العام ٢٠٥٠.^(٨)

المقاربة الثانية: معدلات التكاثر السكاني والخصوبة داخل الخط الأخضر

تظهر البيانات المتوافرة حول الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل لعام ٢٠١١ أن نسبة الأفراد دون الخامسة عشر من العمر بلغت ٢٣,٥ في المئة، في حين بلغت نسبة الذين أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر من ٤,١ في المئة، كما بلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في إسرائيل ٣,٣ مولوداً لكل امرأة وذلك للعام ٢٠١١، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدل الخصوبة في إسرائيل البالغ ٣,٠ مولوداً لكل امرأة للعام ٢٠١١، كما أشارت البيانات إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ ٤,٨ فرداً خلال العام ٢٠١١، وبلغ معدل المواليد للعام ٢٠١١ حوالي ٢٥ مولوداً لكل ألف من السكان، كما بلغ معدل الوفيات من ٢ إلى ٧ حالة وفاة لكل ألف من السكان، أما معدل وفيات الرضع للعام نفسه فكانت من ٦ إلى ٧ حالات وفاة لكل ألف من المواليد أحياء^(٩). وتشير هذه الأرقام إلى نسب ولادة عالية جداً، وغالبيتهم من الأولاد والشباب، في حين الازدياد الطبيعي للبدو الذين يعيشون في جنوب فلسطين مرتفع أكثر، ويرأوح عند ٤,٥ في المئة - ٥ في المئة في السنة بسبب تعدد الزوجات، علماً أن نسبة الجنس للعام ٢٠١١ بلغت ١٠٢ ذكر لكل مائة أنثى.

(٨) ارتون سوفير، إسرائيل ديموغرافيا ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠ - مخطاط واحتمالات، ترجمة محمد حمزة غنايم، رام الله - فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، ص ٣٤.

(٩) تقرير، الفلسطينيون في نهاية عام ٢٠١٢، (رام الله: السلطة الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، ص ٢١.

الجدول رقم (١): عدد الفلسطينيين في الأراضي
الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨

السنة ٢٠١٠ - ١٩٤٨	عدد الفلسطينيين (بالآلاف)
١٩٤٨	١٥٤,٩٠٠
١٩٦٧	٣٢٤,١٠٠
١٩٨٣	٥٦٥,٢٠٠
١٩٨٥	٦١٩,٠٠٠
١٩٩٠	٧٢٨,٧٠٠
١٩٩٥	٨٢١,٢٠٠
٢٠٠٠	٩٦٩,٣٠٠
٢٠٠٥	١,٠٩٠,٩٠٠
٢٠٠٦	١,١١٨,٠٠٠
٢٠٠٧	١,١٤٦,٠٠٠
٢٠٠٨	١,١٧٢,٠٠٠
٢٠٠٩	١,٢٢٩,٩٣٦
٢٠١٠	١,٢٥٢,٠٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديسمبر ٢٠١٠

المقاربة الثالثة: الميزان الديموغرافي بين العرب واليهود على أرض فلسطين
التاريخية

منذ إعلان قيام دولة إسرائيل فرض الهاجس الديموغرافي نفسه على النخبة اليهودية وخصوصاً لأن اليهود اليوم لا يمثلون سوى ٥٢ في المئة من سكان فلسطين التاريخية، وفقاً للبحوث السكانية لعام ٢٠١٠. إذ أن تزايد معدلات النمو للسكان العرب في فلسطين التاريخية يقدر بـ ٣,٥ في المئة مقابل معدلات الزيادة لليهود ١,٥ في المئة كل سنة، هذا التوسع السكاني سيكون من الخطورة بمكان على إسرائيل كدولة يهودية تعاني وضعا صعبا في تطور واقعها الديموغرافي، خلافا لتطلعات المشروع الصهيوني^(١٠)، وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية سيتساوى مع عدد السكان مع نهاية عام ٢٠١٦ حيث سيبلغ عدد كل من اليهود والفلسطينيين ما يقارب ٦,٥ مليون، وستصبح نسبة السكان اليهود حوالي ٤٩,١ في المئة من السكان وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ حيث سيصل عددهم حوالي

(١٠) تقرير، الفلسطينيون في نهاية عام ٢٠١٠، (رام الله: السلطة الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، ص ٣٦.

٦,٩ مليون يهودي مقابل ٧,٢ مليون فلسطيني وذلك فيما لوبقيت معدلات النمو السائدة حالياً، هذا النمو الطبيعي الفلسطيني سيكون من الخطورة بمكان على الدولة اليهودية، وعلى توازن السكان بين اليهود والفلسطينيين (انظر الشكل رقم ١ والشكل رقم ٢).

وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات الديموغرافية التي تم ذكرها تؤكد تراجع مكانة إسرائيل كهدف أول للمهاجرين اليهود التي تشكل القوة المضادة للنمو السكاني الفلسطيني المتزايد، هذا مقابل نسبة الزيادة الطبيعية لفلسطيني ٤٨، بينما تتراجع نسبة النمو الطبيعي للسكان اليهود، وكل ذلك يجعل كفة الميزان الديموغرافي تميل لمصلحة الفلسطينيين، وهذه الاتجاهات الديموغرافية سيطرت على مبادرة المركز المتعدد المجالات الذي عقد مؤتمراً دراسياً سياسياً في شباط/فبراير ٢٠٠١ بمدينة هرتسليا تحت عنوان "ميزان المناعة والأمن القومي"، ولقد جاء في وثيقة هذا المؤتمر: "أن فرض الاتجاهات الديموغرافية الحالية ستستمر، وسيحصل في جيل الشعب اليهودي منعطفان مهمان هما" (١١):

الأولى: منذ قيامها ستصبح إسرائيل دولة يعيش فيها أكثر من نصف الشعب اليهودي، بينما ستأخذ هذه النسبة في الازدياد.

الثاني: أن الأقلية العربية في إسرائيل ستصل إلى حوالي ربع السكان، وربما إلى أكثر من ذلك، والأغلبية اليهودية في إسرائيل ستأخذ في التقلص بموجب ذلك.

الشكل رقم (١): الميزان الديموغرافي بين العرب واليهود في فلسطين التاريخية بين (٢٠٠٢ - ٢٠٢٠)

الشكل رقم (٢):

عدد سكان الشعب الفلسطيني حسب الإقامة نهاية العام ٢٠١٢



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديسمبر ٢٠١٢.

إن هذه النقاط التي طرحها مؤتمر هرتسليا تشتمل على إسقاطات مهمة في زيادة الوزن الديموغرافي للأقلية العربية في إسرائيل، وفي تفاقم التحديات الأمنية الناجمة عن الروابط والولاءات للأقلية الفلسطينية في إسرائيل مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ولقد انتهى مؤتمر هرتسليا إلى نقطة رئيسية أنه في حال استمرار الاتجاهات الديموغرافية فإن ذلك يضع تحدياً أمام مواصلة وجود إسرائيل كدولة يهودية، تحتم عليها بالضرورة إيجاد الحلول لهذه المعضلة الديموغرافية، التي أخذت طابعاً استراتيجياً من قبل المتخصصين في هذا المجال، أهمهم ارنون سوفر (أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا) الذي كان لدراسته صدى واسعاً في إسرائيل بعنوان "ديمغرافيا ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠ مخاطر وإمكانات"، مفادها في عام ٢٠٢٠ سيكون عدد اليهود ٤٢ في المئة مقابل ٥٨ في المئة من العرب، الذين يعيشون في المنطقة الواقعة بين الأردن والبحر المتوسط (انظر الجدول رقم ٢)، وحذر سوفير بالقول: "إننا نمر بانهييار ديموغرافي، فالخارطة الديموغرافية للقدس والنقب والجليل تشير إلى الخراب.. هناك امتداد عربي بين الجليل وجنين، أما الجيل اليهودي الشباب فيغادر الجليل إلى تل أبيب أو نيويورك، وهذا مؤشّر على الانهيار الديموغرافي" (١٢).

يعتبر العامل الديموغرافي العامل الأكثر حسماً في تسجيل الغلبة لأحد طرفي الصراع على أرض فلسطين: اليهود والعرب، وبناءً على الإحصاءات الواردة في الدراسة لم يستطع قادة هذا الكيان، إضافة الطابع اليهودي الخالص على المجتمع والدولة، وذلك على الرغم من تكثيف الدعاية الأيديولوجية والإعلامية وتوفير المستلزمات المادية والمعنوية لجذب المزيد من الهجرة الاستيطانية إلى فلسطين، مقابل تواصل سياسات الطرد للفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئي شتات خارج أراضيهم. إلا إن اختلال الميزان الديموغرافي داخل فلسطين سينتهي على المستوى البعيد إلى فجوة رقمية لمصلحة الفلسطينيين. في حال بقيت المعطيات الإحصائية التي تم طرحها من خلال هذه الدراسة ثابتة بناءً على توقعات الإسرائيليين أنفسهم (انظر الجدول رقم ٢)، الأمر الذي لا يستجيب لحاجات الاجتماع السياسي اليهودي من حيث تلازم التهويد بين الجغرافيا (الأرض)، والديموغرافيا (السكان)، وهوية الدولة اليهودية باعتبارها الهيئة الحاكمة.

(١٢) سوفير، ص ١٤.
- لقد كشفت "تسيفني ليفني" وزيرة استيعاب المهاجرين في حكومة شارون عام ٢٠٠٢، معطيات تؤكد تراجع مكانة إسرائيل كهدف أول للمهاجرين اليهود، حيث كشفت المعطيات عن اختيار ١٨ ألف من يهود الاتحاد السوفياتي السابق الهجرة إلى ألمانيا خلال عام ٢٠٠٢، بينما اختار ١٧ ألف يهودي فقط الهجرة إلى إسرائيل، فتراجع نسبة الهجرة اليهودية التي تشكل القوة المضادة للنمو السكاني الفلسطيني المتزايد، يجعل كفة الميزان الديموغرافي تميل لصالح الفلسطينيين، الأمر الذي دفع شارون إلى إقرار مخطط لرفع تعداد سكان إسرائيل إلى ١٥ مليون، وبحسب الفترات المختلفة ما بين (١٩٤٨ - ٢٠٠٧) فإن حجم الهجرة اليهودية المضادة بلغت ٢٢,٦ في المئة من إجمالي المهاجرين إلى إسرائيل خلال هذه الفترة، أنظر حسين ابو النمل، الهجرة والهجرة المضادة إلى إسرائيل، العدد ٣٦٥، المستقبل العربي، (تموز/يوليو ٢٠٠٧)، ص ٦٧.

الجدول رقم (٢): تركيبة السكان في فلسطين بالآلاف
سنة ٢٠٠٠ وتوقعات ٢٠٢٠

في اسرائيل				
يهود	٤,٩٠٠	٧٣٪ في اسرائيل	٦,٤٠٠	٦٨٪ في دولة اسرائيل
عرب	١,٣٠٠		٢,١٠٠	يشمل عرب القدس
آخرون	٠,٥٠٠		٠,٩٠٠	
المجموع	٦,٧٠٠	١٠٠٪	٩,٤٠٠	زيادة ٢,٧ مليون نسمة خلال ٢٠ سنة
في السلطة الفلسطينية				
قطاع غزة	١,٢٠٠		٢,٥٠٠	
الضفة الغربية	١,٨٠٠		٣,٣٠٠	
المجموع	٣,٠٠٠		٥,٨٠٠	
مجموع عرب فلسطين	٤,٨٠٠	٤٩,٥٪ من سكان فلسطين التاريخية	٨,٨٠٠	٥٨٪ من سكان فلسطين التاريخية
مجموع السكان في اسرائيل	٩,٧٠٠	اليهود يشكلون ٥٠,٥٪ من مجموع سكان فلسطين التاريخية	١٢,٢٠٠	زيادة ٥,٥ مليون نسمة في ٢٠ سنة يشكل اليهود ٤٢٪ من مجموع السكان

من خلال القيام بنظرة فاحصة الى توقعات زيادة السكان لدى الفئتين (الفئة اليهودية والفئة الفلسطينية) يمكن استشراف الصورة الطبيعية للنمو السكاني في المستقبل للفئتين، فان مستقبل الميزان الديمغرافي يميل ولو نسبياً لصالح الفئة العربية وخصوصاً في ظل الانخفاض التي تعرفه موجات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، مع استقرار في معدلات الزيادة الطبيعية العالية للسكان العرب فعلى الرغم من الإجراءات الإسرائيلية والآثار الجغرافية والديمغرافية المترتبة عن ذلك، فان الوجود اليهودي المنتشر على ارض فلسطين التاريخية لم يشكل أغلبية، حيث أصبح الفلسطينيون على تساو تقريبا مع اليهود، وان المتوقع في السنوات القادمة ان يكون التفوق للفلسطينيين، كما وضحه الجدول.

المصدر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠١.

المحور الثالث: انعكاسات ديموغرافيا

فلسطيني ٤٨ على دولة إسرائيل

لقد شكل العامل الديموغرافي ولا يزال بالنسبة إلى إسرائيل معضلة من أكثر المعضلات حساسية وخطورة، وذلك بسبب الطبيعة الديموغرافية للأراضي الفلسطينية والتداخلات

السكانية والتواجد الاستيطاني الكثيف في المناطق الفلسطينية كافة، وعملية الحركة للطرفين التي عمقت المخاوف من الزحف العربي على الدولة اليهودية، بعد أن تبلورت تجمعات سكنية عربية فلسطينية وسط تجمعات يهودية، تماما كما هو الحال اليوم في الجليل والمثلث الوسط والنقب. ومع وجود مدن سكانية عربية صرفة داخل الكيان الإسرائيلي، فإن العنصر البشري من حيث النوع والكم والكثافة والتوزيع يؤثر على فاعلية الدولة في الميادين الاقتصادية والسياسية والدفاع، كما أن محدودية الموارد البشرية وقواها في إسرائيل يضعها أمام معضلات تنعكس سلباً على ثلاثة مستويات، وهي:

اولاً: ايدولوجياً

ارتكز مشروع الدولة اليهودية منذ نشأته كفكرة أولية في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر توراتية وتاريخية. من هنا، كان الربط الجدلي لدعاة الصهيونية الأوائل، بين الدين والتاريخ من جهة، والجغرافيا أي الأرض والمقصود بها "أرض الميعاد" أي فلسطين، من جهة أخرى. وكان الهدف المركزي للمشروع الصهيوني هو إقامة الدولة اليهودية النقية، انطلاقاً من حل المسألة القومية القادمة اعتماداً على الوعي الذاتي، في النظر إلى أن يهود العالم يشكلون قومية لم يكن لها أن تقيم دولتها إلا على التوسع الذي يكمن في طبيعة الوجود الإسرائيلي، ويعود السبب في ذلك لطبيعة مشروعها الاستيطاني، المبني على نقل كتلة بشرية لتحل محل الفلسطينيين وتغيبهم (بما تسميه العربي الغائب)، وتلغي تاريخهم وتستولي على أرضهم^(١٣).

إن سيطرة مقولة "يهودية الدولة" على الخطاب السياسي الإسرائيلي في الوقت الراهن، إنما تهدف إلى إعادة التركيز على العامل الإيدولوجي في شد عصبية اليهود داخل فلسطين المحتلة وخارجها، من أجل مواجهة التحديات الديموغرافية، التي ما زالت تحول دون استكمال مشروع الدولة، لا بل أنها تضع مصير هذه الدولة ووجودها على مفترق طرق. ولقد أصبحت رقعة الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل تحتوي على عدد كبير من العرب، ما يهدد مبدأ يهودية الدولة، بحسب ما عبر عنه الباحث الإسرائيلي "ايلان هيلفي" بالقول: "إن العلاقات التي أقيمت بين اليهود والعرب داخل الدولة الصهيونية، ليست نتيجة للحرب والصراع، إنما تنبع مباشرة من طبيعة المشروع الصهيوني، من أسسه الإيدولوجية، ومضاعفاته الملموسة"^(١٤).

لقد شكل فلسطينيو ٤٨ في نظر الدولة العبرية "خطراً ديموغرافياً" مؤكداً وثابتاً على الصبغة اليهودية - الصهيونية للدولة، فالأبحاث الإحصائية المختلفة التي تجري على نحو متكرر في "إسرائيل"، تحذر من الزيادة الطبيعية لدى الفلسطينيين داخل أراضي ٤٨، ومن خطر تشكيلهم في المستقبل غير البعيد نسبة لا بأس بها من سكان الدولة، الأمر الذي يمسّ بطابعها اليهودي. إن تحقيق دولة يهودية نقية يحكمها توقعات الاتساع الديموغرافي

(١٣) محمد صالح، ص

١٠٦.

(١٤) شاهين، ص ٥٠.

السكاني الفلسطيني ولاسيما في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ القاسم المشترك للصراع على الأرض، والذي بمرور الزمن وحتمية التعداد سيشهد مؤشرات تصدع فكرة يهودية الدولة النقية فوق مساحة ضيقة من الأرض، ويحدث بالتالي الانقلاب المتوقع والمتمثل بصيرورة التحول من مجتمع يقيم فيه أغلبية يهودية وسط أقلية عربية الى مجتمع غالبيته من السكان العرب.

ثانياً: سياسياً

لقد أصبح للشعب الفلسطيني في إسرائيل قوة انتخابية أخذت في الازدياد مع ارتفاع وزنهم الديموغرافي، يرافق ازدياد القوة الاقتراعية ارتفاع المطالب في مجالات حقوق الفرد والحقوق المدنية ودورها الحقيقي في الدفاع عن مصالحها ومقاومة العنصري الإسرائيلي، لم تكن هذه القوة موجودة من قبل، عندما كان عدد أفراد الشعب الفلسطيني في إسرائيل لا يتجاوز ١٦٠ ألف عام ١٩٤٨ أو حتى نصف مليون في سنوات السبعينات، إذ أن هنا أعداد كبيرة كانت ترفض المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية، ولا تسجل أسماءها في قوائم الناخبين، كما أن هناك أعداداً أخرى ممن يسجلون أسماءهم ولا يستخدمون حقهم في الانتخابات البعض الآخر كانت أصواتهم الانتخابية محصورة لبعض الأحزاب الصهيونية التي تحمل عدداً من الأطروحات التي تخدم مصالح الفلسطينيين^(١٥).

إن الزيادة الديموغرافية المرتفعة التي بات يشكل فيها الشعب الفلسطيني ما نسبته ٢٠ في المئة أصبح بقدرتهم في حال وشارك أفرادها لصالح قائمة واحدة في الكنيست أن يتحصلوا على ٢١ عضو كنيست، هذا مع استثناء الدرور وسكان القدس من الفلسطينيين، هذه الزيادة الديموغرافية زادت من مخاوف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من قدرة الشعب الفلسطيني التأثير الكبير على سياسة وقرارات دولتهم، نذكر أن أعضاء الكنيست العرب شكلوا كتلة مانعة للتطرف اليهودي في اتفاقات أوسلو، وعمل أعضاء الكنيست العرب ككتلة موحدة في عدة مواضيع، وبالأساس الوطنية منها المتعلقة بقضايا الشعب الفلسطيني ككل، وفي إشارة واضحة للانعكاسات الديموغرافية على المستقبل السياسي لإسرائيل.

وفي وصف ارنون سوفير عن مستقبل نسبة التمثيل في الكنيست الإسرائيلي يقول: "يستطيع عرب إسرائيل أن يكونوا لسان ميزان في قرارات على مستقبل الجولان أو مستقبل القدس إذا عرضت هذه القضايا في استفتاء للشعب أو كبرنامج انتخابي، بيدهم تقرير مستقبل حق العودة أو تقرير من هو اليهودي، كأقوال عضوا الكنيست عزمي بشارة "أنا أقرر من هو اليهودي"، من الجائز بعد سنوات عدة ان سيمكنهم التقرير إذا ما كانت إسرائيل ستستمر بكونها "دولة صهيونية ويهودية" او ان تتحول لـ "دولة كل مواطنيها"^(١٦). إن القوة الديموغرافية للفلسطينيين داخل إسرائيل الآخذة في الازدياد تدريجاً، زادت من

(١٥) باروخ كمرلنغ ويوثيل شموئيل مفدال، الفلسطينيون صيرورة شعب، ترجمة محمد حمزة غنايم، (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ص ٢٦٠ - ٢٦١. (١٦) سوفير، ص ٤٤.

مخاوف قادة إسرائيل من التحول بشكل أوبأخر إلى دولة ثنائية القومية، ما يعني زوال دولة إسرائيل اليهودية. ولهذا، نجد المسؤولين الإسرائيليين رفعوا شعار دولة لليهود، وليس دولة لكل مواطنيها، لتحقيق أهدافهم الإستراتيجية ومشروعهم الصهيوني في إقامة دولة يهودية نقية.

ثالثاً: أمنياً

إن للبعد الديموغرافي انعكاسات على الأمن الإسرائيلي، يؤكد وجود مجتمع عربي كبير يملك وعياً وطنياً متطوراً، ويرى نفسه جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الذي مركزه في الضفة الغربية، وهناك احتمالات كبيرة بان تنشأ في جزئي الشعب الفلسطيني الطاقات الكبيرة القادرة بما يكفي لاحتلال التقارب بينهما، ومع مرور الوقت سيعملون مع أخوتهم في شرق الأردن على تأسيس دولة فلسطينية كبيرة من البحر إلى الصحراء، على هذه الخلفية من المتوقع نشوء توترات أمنية متزايدة داخل إسرائيل من جهة، وصعوبات أخذة ازدياد بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى، ويعرض "شلوموغازيت" احد مفكري اليهود وضع العرب في إسرائيل الذي سيشكل تهديداً أمنياً في المستقبل لإسرائيل، بالقول: "بالنسبة إلى عرب إسرائيل سيكون هناك استمرار على ما يبدو، للعمليات اللتين كانت بدايتهما في حرب ١٩٦٧ والمرتبطين بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الأوسع وهما (١٧):

- العملية الأولى: تتعلق بالمقاربة المتحفظة لدولة إسرائيل تجاه مواطنيها العرب، والنظرة اليهم كأعداء محتملين يسعون إلى تفويض النظام القائم، وهذه المقاربة قائمة في صلب سياسة التمييز ضد الأقلية العربية في إسرائيل إلى يومنا هذا.

- العملية الثانية: تتعلق بتماثل عرب إسرائيل مع النضال العام للشعب الفلسطيني، وبالميل المتعاظم لدى الشبان الطائشين للانضمام إلى النضال العنيف ضد السلطات الإسرائيلية، كذلك فإن العملية المتواصلة المتمثلة في زيادة وتيرة التعليم في أوساط عرب إسرائيل مع انعدام القدرة على إيجاد أماكن عمل ملائمة لمؤهلاتهم، سوف تؤدي إلى ازدياد نسبة المحبطين والمتدمرين، ما سيدفع بالكثير من الشبان إلى المقاومة والعصيان .

إن مشاركة فلسطينيي ٤٨ المتزايدة في عمليات المقاومة ضد الاحتلال، حيث تشير دوائر صنع القرار في إسرائيل إلى أن هناك مؤشرات على توجهات مقلقة داخل فلسطينيي ٤٨ للمشاركة في عمليات المقاومة، أكدت هذه الرؤية أحداث أيلول ٢٠٠٠ (انتفاضة الأقصى) وسقوط شهداء وأسرى من فلسطينيي داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، حيث تشير إحصاءات مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان أن ٨٦ أسيراً يقضون أحكاماً مختلفة بسجون الاحتلال من فلسطينيي الداخل، وما يطلق عليهم أسرى مناطق ال ٤٨، إن أسرى الداخل الفلسطيني المحتل يعانون من ازدواجية في التعامل معهم من قبل إدارة

(١٧) الياس شوفاني وهاني عبد الله، إسرائيل ٢٠٢٠ خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع، تقديم سلمان أبوستة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥). ص ٢٧.

السجون، فبالرغم من امتلاكهم لهويات زرقاء، إلا أنها لا تعاملهم معاملة المواطنين وإنما تعتبرهم أسرى فلسطينيين وتشدد عليهم وخصوصاً في الزيارات وفي إدخال المواد اللازمة لهم إضافة إلى تقديم العلاج اللازم للمرضى منهم، لم يفرج عن أي منهم خلال العقدين الماضيين^(١٨).

ان التواجد الفلسطيني بعد قيام إسرائيل العام ١٩٤٨ يشكل الحلقة المركزية في تهديد بنيان صرح الدولة اليهودية المزعومة، وكانت حروب التفوق الإسرائيلي المتواصلة ضد العرب والفلسطينيين، ومخططات الاستيطان التي لم تتوقف، والتي كانت تحصل بموازاة الطرد الإكراهي للفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئي شتات، منسجمة مع إستراتيجية صهيونية هادفة إلى إنجاز تهويد الدولة كهدف أعلى للمشروع الصهيوني، إلا أن هذا المشروع، وعلى الرغم من كل التعبئة الأيديولوجية التي منحت له، وتوافر وسائل الدعم المادي والعسكري والسياسي كلها من جانب رأسماليات المركز الغربي لمصلحته، فإنه، في الواقع، كان يتطور على قاعدة مأزق استكمال الدولة الذي يقوم على ثلاث إشكاليات أساسية ما زالت، حتى اليوم، عصية على الحل الحاسمة، وهي إشكاليات الهوية، والجغرافيا السياسية والأمن، ما يجعلها تتخذ تدابير وسياسات داخلية لتصحيح مواطن الخلل، خشية أن يترتب على ذلك عواقب تحوّلها إلى مسالك وعلاقات غير مأمونة الجوانب، ولا تتلاءم مع إستراتيجيتها، وأهداف مشروعها الصهيوني.

المحور الرابع: آفاق وتحديات الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل

في ظل المعطيات الجديدة وفي ظل التكاثر السكاني العربي الفلسطيني داخل إسرائيل، وتراجع معدلات قدوم اليهود إلى فلسطين، واجه الشعب الفلسطيني مجموعة من التحديات ومخاطر مباشرة وعلى المدى البعيد، أوجدتها إسرائيل لحل معضلتها الديموغرافية وللرد على التفوق الكمي للطرف الآخر، بالاعتماد على التخطيط اللازم والكافي لتفتيت الديموغرافيا الفلسطينية لتحقيق التفتيت الجغرافي، سعياً منها مستقبلاً للوصول إلى تبيد اجتماعي وسياسي للبنية السكانية الفلسطينية، في مقابل الحفاظ على يهودية الدولة الإسرائيلية، وحل مشكلة وجودها لتحقيق الأمن في ظروف القلة العددية أمام كثرة الخصوم.

أولاً: تمييز عنصري وتهميش

منذ العام ١٩٤٨ يعمل ويعيش الفلسطينيون في إطار "الدولة الإسرائيلية" من دون أن يكون ذلك اختياراً حراً لهم، ولا تحقق نتيجة رغبة إسرائيلية، ولذلك فرضت عليهم إسرائيل تمييزاً عنصرياً واضحاً، وتفصيل ذلك أن "وثيقة إعلان الاستقلال الإسرائيلي" تحوي

(١٨) مركز الأحرار
لدراسات الأسرى وحقوق
الإنسان:
www.ahrar.ps/ar/

نصاً صريحاً يؤكد على المساواة بين مواطني دولة "إسرائيل" بصرف النظر عن دينهم، ومعتقداتهم السياسية، وأصولهم، وجنسهم... الخ، ولكن المشرعين الإسرائيليين اعتبروا الوثيقة غير ملزمة دستورياً، فأصدروا العديد من القوانين واللوائح العنصرية، مثل قانوني العودة والجنسية (١٩٥٠) اللذين يفرقان بين اليهود والفلسطينيين، ويعطيان اليهود على امتداد العالم الحق في الهجرة والحصول على الجنسية الإسرائيلية، وتعديل ١٩٧٠ الذي يسمح للزوجات غير اليهوديات المتزوجات من اليهود بالحصول على الجنسية الإسرائيلية (وهو حق غير ممنوح لزوجات الإسرائيليين من عرب فلسطين)، والحقوق الممنوحة رسمياً للمؤسسات الصهيونية هي جزء من هيئات الدولة (بما فيها الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي)، لكنها تؤدي وظائف حكومية بحتة، فعلى سبيل المثال يملك الصندوق القومي اليهودي نحو عشرة بالمئة من أرض إسرائيل، ويمارس سلطة إدارية على هذه الأراضي، والتزاماً من جانبه بتعزيز الوجود اليهودي في إسرائيل، لا يقدم هذا الصندوق أية خدمات مباشرة إلى مواطني إسرائيل الفلسطينيين^(١٩).

منذ تأسيس دولة إسرائيل لم تعامل المواطنين الفلسطينيين باحترام وعلى قدم المساواة مع مواطنيها اليهود وبقي موضوع أنها دولة ديموقراطية ويهودية في ان واحد، لا يمارس عملاً على أرض الواقع، وفي هذا الصدد يقول عضواً الكنيسة العربي أحمد الطيبي: "إن إسرائيل ديموقراطية مع مواطنيها اليهود... ويهودية مع مواطنيها العرب".

يتبين التمييز العنصري بين العرب الفلسطينيين واليهود جلياً في انعدام التكافؤ على صعيد توزيع موارد الدولة الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال، لم يحصل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل إلا على نسبة ٤ في المئة من موازنة التنمية، مع عدم ملائمة الخطة الهيكلية لتطوير المدن العربية داخل إسرائيل مقارنة بوضعها الصعب، حيث تبقى البيوت الأخذة في التكاثر في القرى العربية، من دون بنية تحتية معقولة للشوارع والأرصفة، وشبكات المياه، والمجاري، والكهرباء والهواتف، ونجد العديد من حالات انعدام التكافؤ المشابهة في قطاعي التعليم والإسكان، وفي البرامج الثقافية والرياضية^(٢٠).

ثانياً: الترحيل القسري ومصادرة الأراضي

بعد حرب ١٩٤٨، بقي ضمن حدود سلطة إسرائيل مجتمع عربي جزئي مهزوم، ومع أنهم لم يكونوا مهاجرين بصورة رسمية، إلا أن سدس الفلسطينيين في إسرائيل كانوا لاجئين داخليين في هيئة أشخاص وعائلات لم يسمح لها بالعودة إلى أماكن سكنها التي اقتلعوا منها خلال الحرب، وباستعادة بيوتهم وأراضيهم من جديد، وتم تقطيع أوصال حمائل وعائلات بكاملها باستثناء حالات قليلة سمح فيها الإسرائيليون بلم شمل عائلات في اتجاه واحد فقط، أي الخروج من إسرائيل، حتى أن الاحتلال واصل طرد تجمعات فلسطينية بعد

(١٩) مجدي حماد، نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي الصهيوني، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٤٦.

(٢٠) د. م. اسـرائيل ومواطنوها العرب، سلسلة اعرف عدوك، العدد ١٦، ٢٠٠٥، ص ٦١ - ٦٢.

انتهاء الحرب أيضا، كما حدث مثلا لسكان المجدل الذين طردوا في سبتمبر ١٩٥٠ إلى قطاع غزة، ولسكان ١٣ قرية من وادي عارة تم طردهم وراء خطوط الهدنة في شباط/فبراير ١٩٥١، وفي عام ١٩٥٩ تواصلت عمليات طرد القبائل البدوية من داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ (٢١).

وجدير بالذكر إن حوالي ٩٣ في المئة من الأراضي المملوكة من قبل الدولة الإسرائيلية، والتي يجري استغلالها وتطويرها عبر مصلحة إدارة الأراضي في إسرائيل قد تمت مصادرة غالبيتها من العرب، تشير بعض التقديرات إلى أن الدولة صادرت ٤٠ في المئة من أراضي الفلسطينيين بواسطة قانون أملاك الغائبين (حوالي ٢٠٠.٠٠٠ دونم)، وبالنتيجة لم يعد للفلسطينيين الذين يشكلون نسبة عشرين بالمئة من السكان يملكون إلا حوالي ٣,٥ في المئة من الأراضي، وعلى الرغم من أن عددهم تضاعف يفقد العرب أراضيهم شيئا فشيئا، في الوقت الذي يمنعم القانون الإسرائيلي من شراء واستئجار هذه الأراضي، وفي الوقت نفسه لا توجد أية هيئة رسمية إسرائيلية مكلفة بتطوير وتمنية القرى والبلدات العربية.

يضاف إلى كل ذلك، ظاهرة أخرى أكثر خطورة على وجود الشعب الفلسطيني داخل حدود دولة إسرائيل، وهي ظاهرة القرى "غير المعترف بها"، ويشار بهذا المصطلح إلى التجمعات التي كانت موجود قبل إقامة دولة إسرائيل والتي لم تشملها مشاريع التخطيط، ولم يتم إصدار تراخيص أو وثائق رسمية تسمح باستثمارها، فبقيت "غير معترف بها"، وتجدر الإشارة الى ان بعض هذه التجمعات السكانية موجودة في الشمال، والبعض الآخر جنوبا في النقب، وغالبيتها مسكونة من قبل البدو، والذي تهدف إسرائيل من وراء عدم اعترافها بهذه المناطق نقلهم إلى مناطق مدنية بهدف تبرير الترحيل القسري وألية الهدم ومصادرة الأراضي، وعليه عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى مصادرة بعضها بشكل تدريجي ومدروس، وقامت بتصنيفها كإراض مملوكة للدولة، ثم أعادت تخطيطها وفرزها تمهيدا لبناء أحياء يهودية جديدة عليها (٢٢).

إن إسرائيل تنظر إلى الترحيل القسري والتهجير بوصفه المشروع البعيد المدى الذي سيتوج اكتمال عوامل أمن إسرائيل إلى الأبد، ولإدراكهم أن تلك العوامل لن تكون مهياة لإجراء طرد شامل وقطعي، فإن فكرة الترانسفير الجماعي تبدو مستبعدة والأرجح أن يلجأ المخطط الإسرائيلي إلى اختيار الإبعاد أو الطرد التدريجي إلى خارج فلسطين مباشرة، أو الإبعاد إلى قطاع غزة كمحطة أو منطقة انتقال، تمهيدا للترانسفير في سياق الوطن البديل، يمكن أن يندرج على مراحل وفقا لملائمة المناخ الإقليمي والدولي للحسابات الإسرائيلية.

(٢١) كمرلنغ، ص ٢٤٦.
(٢٢) د. م. اسرائيل
ومواطنوها العرب، ص
٦٣ - ٦٤.

ثالثاً: محو هوية الشعب الفلسطيني الدينية والثقافية

مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي كل الأساليب والممارسات ولا تزال، وخصوصاً العشرين سنة الأولى لقيام الكيان الصهيوني ١٩٤٨ - ١٩٦٧ على من بقى من الشعب الفلسطيني تحت سيطرتها لمحو هويتهم الدينية والثقافية وسلخهم عن محيطهم الفلسطيني والعربي والإسلامي، ذلك لأن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تعتبر عاملاً مركزياً في المعادلة الإسرائيلية العربية، بل أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والفلسطينيين في إسرائيل لم يكن يعتمد مصير أحدهما على الآخر من قبل مثلما هو الحال اليوم، ومن المفيد الملاحظة هنا، أن الحديث عن الأقلية العربية كخطر على إسرائيل، يجري منذ زمن، وتنفيذا لهذه السياسات، فقد وضع الفلسطينيون داخل إسرائيل تحت الحكم العسكري وتم عزل القرى العربية عن بعضها، ونتيجة للحروب غادر معظم المثقفين وقادة الأحزاب ورجال الفكر الفلسطينيين، بينما غالب من تبقى من الفلاحين البسطاء الأميين.

إن مغادرة رجال الفكر والمقاومة الفلسطينية خلق أزمة في القيادة والتوجيه داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ولم يجد الفلسطينيون ما يعبرون به عن توجهاتهم السياسية إلا من خلال الأحزاب الإسرائيلية، كما ضرب ستار حديدي بينهم وبين اخوانهم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ومع العرب والمسلمين بعامته، بينما جرت محاولات لغسل أدمغتهم ومحو هويتهم الوطنية، وقد وصف الشيخ رائد صلاح أحد قادة الحركة الإسلامية في أرض الـ ٤٨ هذه الأحوال بقوله: "لقد كانت الهوية غائبة"، وقال إبراهيم عبد الله رئيس مجلس قرية كفر قاسم: "منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٧ لم نكن نعلم شيئاً عن أصولنا وحضارتنا، لم نكن نعلم شيئاً عن الإسلام، لقد كان هناك بعض من نسخ القرآن المبعثرة في بعض ما بقي من مساجد قديمة في القرى العربية، لقد غرقنا في ظلمة تامة من الجهل والفساد"، وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل استولت على ما يقارب ٩٩ في المئة من أوقاف المسلمين من مساجد ومقابر، سعياً منها لطمس كل دليل مادي ومعنوي يعبر عن انتماء الشعب الفلسطيني للمحيط العربي الإسلامي، عامدة على محو هوية عرب إسرائيل الفلسطينية الإسلامية (٢٣).

إن سياسة إسرائيل ليست موجهة لإخضاع العرب بقوة الذراع وحدها، وإنما للسيطرة عليهم بواسطة بناء هويتهم الجماعية بطريقة تكون منقطعة وغير مناسبة للمجتمع الفلسطيني الأوسع وتطلعاته الوطنية، إلى جانب تثبيت تقسيم السكان الفلسطينيين داخل إسرائيل لأقلية أثنائية مختلفة مثل الدروز، الشركس، المسيحيين، والبدو وغيرهم، وتبني السلطة الإسرائيلية توجهها واضحاً في تعزيز التفرقة بين فئات الشعب الفلسطيني داخل حدودها، وفصلهم عن إخوانهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والشتات.

رابعاً: الفصل والعزل

إن الفلسطينيين يشكلون اليوم أغلبية مطلقة في منطقة الجليل الأسفل المركزي، وفي منطقة وادي عارة والمثلث الصغير وفي مناطق معينة من النقب الشمالي، وسيشكل هذا المجتمع في العام ٢٠٢٠ أغلبية ساحقة في مناطق جغرافية معينة على أرض فلسطين التاريخية، وقد نشأ في هذه البلدات العربية وضع مركب ومشكل، ازدياد السكان من جهة، وثقافة الإسكان المقبولة هناك من جهة أخرى، أدت إلى انتشار واسع للبلدات العربية في بيوت من طابق واحد.

وجدت الحكومة الإسرائيلية الحل في الفصل، حتى تواجه الزيادة الديموغرافية في تلك المناطق دون أن تتمدد وأن تتوسع على مساحات أكبر، وتبقى معزولة عن السكان اليهود ومعزولة عن بعضها البعض، وتكون الزيادة الديموغرافية على نطاق مساحات ضيقة لا تشكل أي تأثير على التواجد اليهودي ونقاء يهودية دولة إسرائيل ويمكن التخلي عنها عند الضرورة^(٢٤).

هذا ما يفسر المحاولات الإسرائيلية الراهنة التي تستهدف تعميق فكرة يهودية الدولة، والحديث المتزايد عن تبادل أراض مع السلطة الفلسطينية، أي تبادل مناطق من المثلث لتلحق بمناطق السلطة الفلسطينية تخلصاً من نسبة معينة من الديموغرافيا العربية داخل الخط الأخضر، بالمستوطنات الكبرى وضمها لإسرائيل (أريئيل، وغوش عصيون، ومعالية أدوميم)، بحيث تبقى التجمعات السكانية الكبيرة في مناطق الضفة الغربية، مقابل تسليم منطقة المثلث للسلطة الفلسطينية، أي التخلص من ربع مليون عربي يقيمون داخل الخط الأخضر، في إطار خطط الفصل الأحادية الجانب، وتعديلات متلاحقة في مسار الجدار العازل، بما يضمن لإسرائيل أخذ مساحات أكبر وعزل سكان أكثر، في الوقت الذي يعترف الإستراتيجيون الإسرائيليون بأن المعضلة لا تزال تتمثل في كيفية التوفيق بين اعتبارات الجغرافيا والديموغرافيا (انظر الخريطة رقم ٢)^(٢٥).

إن طول الجدار العازل الذي تقيمه إسرائيل سيصل إلى ضعف طول الخط الأخضر بين الضفة الغربية وإسرائيل، وإن ٨٥ في المئة بالمائة من هذه المساحة تقع بالضفة و١٥ بالمائة في الخط الأخضر، المساحة الإجمالية بين الجدار والخط الأخضر تساوي ٩٠.٥ في المئة من مساحة الضفة، وعلى أساس ذلك سيقع نحو ٩٧٥ كيلومتر مربع بين الخط الأخضر والجدار، ستقام عليه كل أنواع العوائق حسب الخارطة الموضحة لدينا هناك ١٥ في المئة من مقاطع الجدار العازل تمتد في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ المسماة بالخط الأخضر، بعمق يصل إلى ٢٢ كم، وتضم كبرى المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ إلى منطقة تكون متصلة بإسرائيل^(٢٦)، يحقق لها التوازن الديموغرافي بين السكان اليهود والعرب داخل حدودها، وذلك لفصل الشعب الفلسطيني عن إخوانهم في الأراضي

(٢٤) يوسف كامل
ابراهيم، التحوّل
الديموغرافي القسري في
فلسطين، (بيروت، باحث
للدراسات، ٢٠٠٤)، ص
٢٤ - ٢٥.

(٢٥) جواد البشيتي،
القانون الشاروني لـ
"الديموغرافيا السياسية"،
القدس العربي، ٥
تموز/يوليو، ٢٠٠٥.

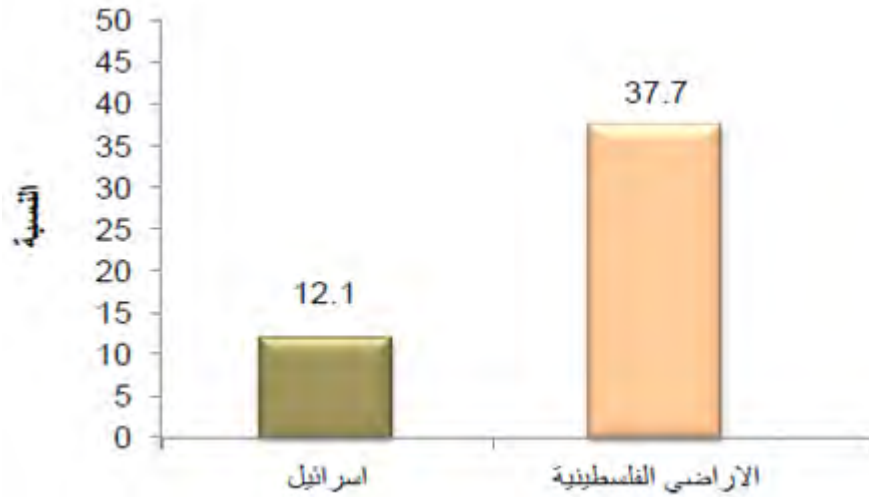
(٢٦) تقرير، الشؤون
الإنسانية في الأراضي
الفلسطينية المحتلة،
(القدس، المجلس
الاقتصادي الفلسطيني
للتنمية والاعمار، ٢٠٠٩)،
ص ٦٧.

المحتلة عام ١٩٦٧، ما يؤدي إلى خلق أمر واقع على الأرض، يهدف إلى تغيير الخط جغرافيا وسياسيا بما يخدم مصالح إسرائيل وأهدافها .
 كان أغلب قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين الذين توصلوا إلى خطورة التطور الديموغرافي وأثره في القرار السياسي الإسرائيلي، من المؤيدين لخطط الفصل، ووجوداً أن يكمن في الانسحاب من قطاع غزة لتغيير الميزان الديموغرافي، فالغالبية اليهودية يجب ان تقوم في منطقتي الجليل والنقب (المثلث)، ونقل المستوطنين الراحلين عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية وتوطينهم في منطقتي النقب والجليل، وجذب إليها القسم الأكبر من يهود العالم المهاجرين، كان ذلك واضحا في تصريح لـ شارون (رئيس وزراء اسرائيل سابقا) في مؤتمر تطوير الجليل في ١٦/٦/٢٠٠٥م حيث قال: " إن خطة فك الارتباط مع الجانب الفلسطيني ليست متعلقة بالانسحاب من غزة فقط وإنما تهدف إلى تعزيز الاستيطان اليهودي في الجليل والنقب والقدس الكبرى، وأضاف أن تطوير الجليل يتم من خلال إقامة المزيد من البلدات (اليهودية)، وهي غاية إستراتيجية تسعى الحكومة إلى تحقيقها" (٢٧).

إن التحدي الأكبر الذي يواجه الشعب الفلسطيني هي فكرة تغيير البنية الديموغرافية سواء داخل الأراضي المحتلة أو داخل إسرائيل، تتمثل في محاصرتهم ما بين الجدران، فان كل الإجراءات التي سبقت خطط الفصل من طرد السكان الفلسطينيين وتهجيرهم خارج وطنهم، والسيطرة على الأراضي ومصادرتها، لم يمكنها الحد من زيادتهم السكانية، فان فكرة ارض إسرائيل الكاملة التي رفعت كشعار من جانب فئات كبيرة من المجتمع الإسرائيلي، أخذت تفقد وزنها وقابليتها للتطبيق في مواجهة الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية، فقد بدأت بعض الأفكار تؤيد الفصل الأحادي الجانب، وبافتراض أن الزمن ليس لصالحها من الناحية الديموغرافية، عليها أن تبادر إلى الانفصال بشكل أحادي الجانب عن الأراضي الفلسطينية، واستكمال تنفيذ خطتها في الفصل العنصري، من خلال بناء المستوطنات والجدار العازل، الذي لم يستثن بعد اكتماله الانتقال إلى بعثرة الديموغرافيا الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، تمهيدا لتهجير كتلتها الأكثر تنظيما وتأثيرا في هوية "الدولة اليهودية" ومستقبلها.

(٢٧) محمد جمعة،
 اشكالية الجغرافيا
 والديموغرافيا في
 اسرائيل، السياسة الدولية،
 المجلد ٤٣، العدد ١٧٢،
 (نيسان/ابريل ٢٠٠٨)،
 ص ٢٢.

خريطة رقم (٢): الجدار والخط الأخضر



المصدر : المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، www.nbprs.net

الخاتمة

إذا نظرنا إلى العامل الديموغرافي وتأثيره في يهودية دولة إسرائيل، سنجد أن التواجد العربي الذي لم يغادر الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨ بقي كما هو، حيث ظل العرب الفلسطينيون يشكلون أغلبية في مناطق الجليل الغربي والمثلث والنقب، أما الضفة الغربية وقطاع غزة فلم يؤد احتلال إسرائيل لهذه المناطق إلى تغيير ملحوظ في التوزيع السكاني لليهود والعرب. رغم تكثيف الاستيطان وخطط الفصل والتي أدت إلى تحقيق بعض النجاحات على الصعيد الميداني، وخصوصاً في مدينة القدس وضواحيها، وفي منطقة غور الأردن رغم أنها لم تحقق نجاحات مهمة. لكنها أخلت بالتوازن السكاني هناك نظراً للتواجد السكاني الفلسطيني المحدود في هذه المنطقة، فقد أدت التغييرات الديموغرافية التي حدثت في إسرائيل، وخصوصاً بين الفلسطينيين داخلها إلى ولادة أفكار سياسية جديدة، أن فكرة أرض إسرائيل الكاملة التي رفعت كشعار من جانب فئات كبيرة من المجتمع الإسرائيلي، أخذت بفقدان وزنها وقابليتها للتطبيق في مواجهة الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية، فقد بدأت تبادر إلى الانفصال بشكل أحادي الجانب عن الأراضي الفلسطينية، وتنفيذ خطة فك الارتباط الإسرائيلية والترويج لفكرة تبادل الأراضي. وبافتراض أن الزمن ليس لصالحها من ناحية الديموغرافية. فإن ذلك يستوجب العمل على الإبعاد أو الطرد التدريجي للعرب الفلسطينيين المقيمين داخل

حدودها، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ما سيؤدي إلى بعثرة الديموغرافيا الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، تمهيدا لتهجير كتلتها الأكثر تنظيما وتأثيرا في هوية الدولة اليهودية ومستقبلها.

إن المحرك لكل ما يجري من تغيير للبنية الديموغرافية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، يكمن في الدوافع الرئيسية، التي انطلق منها الإسرائيليون والخلفيات التي ارتكزوا عليها في خطتهم حول إقامة دولتهم اليهودية بناء على مرتكزات ومحددات مشروعهم الصهيوني. تتويجا لتراكمات أعوام عديدة من الجدل داخل الأوساط الإسرائيلية لتحقيق إستراتيجيتهم، والتي تتكون من مجموعة عناصر لا يمكن النظر إليها باعتبارها أداة للحماية الذاتية، كما عبرت عن ذلك التقاليد السياسية الثابتة، وإنما باعتبارها منطلقا يراد به تبرير السياسة التوسعية العنصرية، بقصد بناء مقومات القوة لهذه الدولة، ولهذا نجد أن هناك إجماعاً في إسرائيل على الدعوة إلى الفصل بين الشعبين، لتحقيق أغراض وغايات تتناسب مع رؤية وبرامج تهويد الأرض والسكان في فلسطين، وإقامة وطن قومي لليهود، فإن إدراك قادة الصهيونية صعوبة التخلص من الفلسطينيين ومن وجودهم، الذي بات يشكل خطرا يهدد نقاء العرق اليهودي ودولتهم النقية، كان الحل لهذه المعضلة هو الفصل بين الأرض والسكان من جانب واحد، وتحول النظام الاستيطاني الصهيوني من الإحتلال بعد أن حقق أهدافه الاستيطانية التوسعية إلى نظام مبني على التفرقة العنصرية (الابارتهايد).

الاستنتاجات والتوصيات

بالمحصلة، نستنتج من خلال عناصر الدراسة، أن إسرائيل أتبعته لتحقيق التفوق الديموغرافي بينها وبين العرب العديد من السياسات التي نفذتها وما زالت تمارسها على فلسطيني ٤٨، بجانب الاستمرار في مخطط تفتيت الضفة الغربية، وتحويلها إلى جزر منعزلة، وأقليات مفتتة تسهل السيطرة عليها، للعمل على ترسيخ الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأمام الإشكاليات والتحديات التي تواجه دولة إسرائيل في الزمن الحاضر، فإنها تعتمد على مخطط تهويدي يرتكز على أربع مسارات، وهي:

المسار الأول: تكثيف الاستيطان في المدن والبلدات العربية داخل إسرائيل، والترويج للمدن العربية كمركز سكني بهدف جذب السكان اليهود للانتقال والعيش فيها.

المسار الثاني: تنفيذ خطة الفصل الأحادية على أساس تغليب العنصر اليهودي في منطقة معينة. مقابل تغليب العنصر الفلسطيني في منطقة أخرى تكون خارج حدود دولة إسرائيل للتخلص منها.

المسار الثالث: تسريع التهجير القسري للفلسطينيين من إسرائيل عبر أسلوبين رئيسيين

هما: أولاً تضيق الخناق من خلال وضع معيشي صعب وسن قوانين عنصرية. أما الأسلوب الثاني فهو التهجير الجماعي كما هو حاصل في حالة سكان البدو في النقب جنوباً.

المسار الرابع: تعميق الفصل السياسي والثقافي والمعنوي بين الفلسطينيين المقيمين داخل إسرائيل وإخوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من خلال هذه الاستنتاجات، نلاحظ أن إسرائيل بنت مخاوفها ومخططاتها لمواجهة خطر الوجود العربي الفلسطيني داخل حدودها من دون تحرك استراتيجي من طرف القادة الفلسطينيين، وجاءت إستراتيجيتها بناء على مؤشرات وإحصاءات مستقبلية للنمو السكاني الطبيعي لليهود والعرب، ما يطرح إشكالا حول موقف السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة والحركات والأحزاب السياسية التي تمثل فلسطينيي ٤٨، الذي اتسم بالارتباك والغموض أحيانا إزاء الخطط الإسرائيلية والممارسات العنصرية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بالخصوص، ما يستوجب من الباحثين والأكاديميين المزيد من البحث والدراسة والعمل مع القيادات الفلسطينية، للوصول إلى خطط وتصورات عملية لجعل وجود الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل عاملاً قوياً للمقاومة وللضغط عليها لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني.

وعليه، نعرض في ما يأتي أبرز التوصيات المتعلقة بإمكانية مواجهة السياسات والمخططات الصهيونية، وكيفية استخدام السلاح الديموغرافي بكفاءة في مجال مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وهي كالآتي:

أولاً: ضرورة أن تكون قضايا الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨ مشمولة في أي تسوية سياسية مع الطرف الإسرائيلي، وضمن جدول أعمال أي مفاوضات ومباحثات تعالج فيها مشاكل الأرض والسكان، وخصوصاً وضع القرى غير المعترف بها، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم.

ثانياً: يتوجب على الدول العربية والسلطة الفلسطينية تقديم المساعدة المادية والمعنوية لفلسطينيي ٤٨، والعمل على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، لتمكينهم من الصمود والبقاء على أرضهم، واسترداد الأراضي التي صودرت من طريق شرائها مرة ثانية من اليهود، لأن هذا الدعم ينضوي ضمن تحقيق المشروع الفلسطيني الأوسع، في تثبيت حق العودة والحق التاريخي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثالثاً: ضرورة التعاون العربي والإسلامي في دعم المؤسسات والجمعيات التي تعمل داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، حتى تتمكن من ترميم المقابر والمساجد الإسلامية، والعمل على استرداد الأوقاف الإسلامية سواء كان عبر القنوات القانونية الدولية. أو من طريق إعادة شرائها بعد أن صادرتها إسرائيل.

رابعاً: وضع خطة عمل لممثلي فلسطيني ٤٨ من حركات وأحزاب وشخصيات. بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة، لمجابهة سياسة الفصل العنصري التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، لفضح زيف الديمقراطية الإسرائيلية. ومجابهة الخطط والممارسات الصهيونية لتهويد الأرض والسكان في المثلث بخاصة المناطق التي تشهد تجمعات عربية كبيرة.

خامساً: العمل على جمع المعطيات والإحصاءات العلمية الدقيقة عن بنية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ووضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لرفع الغموض والسرية التي تتعمد إسرائيل ادامتها، بعدم نشر الأرقام الحقيقية في كل ما يتعلق بوضع فلسطيني ٤٨. ويكون ذلك بواسطة الباحثين والأكاديميين المتخصصين والجهات والمؤسسات المختصة في هذه المجالات عربياً ودولياً.

سادساً: الترويج للإمتداد الطبيعي لهوية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، الهوية الفلسطينية العربية الإسلامية والمسيحية. وتأكيد الوحدة الشعبية والعلاقات العائلية التي تربطهم بإخوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. والعمل على نشر الصورة الحقيقية التي قام الاحتلال بتشويهها بإبراز التضحيات الكبرى التي قدمها فلسطينيو ٤٨ ولايزالون في سبيل مقاومة الاحتلال ونصرة القضية الوطنية. لتغيير الصورة النمطية لدى الرأي العام الفلسطيني بالدرجة الأولى، والعرب بعامة □